

مستقبل العلاقات الاقتصادية التونسية الأوروبية

خبير تونسي: دخول الاستثمار الاجنبي الى تونس ضروري لنجاح اتفاقية التبادل الحر

ما زالت اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي تخذي النقاش الدائر بين أهل الاختصاص لتفسير ابعادها وتأثيراتها على تونس. وقد حاضر السيد راضي المدب الأستاذ الجامعي والرئيس المدير العام لمكتب الدراسات كومات والمستشار لدى البنك العالمي حول هذا الموضوع. وقد ارتأينا الخطاف جزء من هذه المحاضرة يتعلق بمطار الاتفاقية وابعادها.

• تونس - المصباح الاقتصادي

اطار منطقة للتبادل الحر

يرى السيد راضي المدب ان توجه تونس نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي خيار لا رجعة فيه وبالتالي يمثل اختيار انشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول لتونس وسبيل لمزيد الدخول في الأسواق العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة.

ويضيف المحاضر ان الاندماج في قضاء متطور مثل هذا يؤدي على المدى المتوسط الى تأثيرات جاذبة effet de traction الاعلى مما يمكن من رفع النجاعة الاقتصادية وتأهيل اكبر للاقتصاد التونسي.

وتعتبر هذه المنطقة فرصة جديدة لتحقيق النمو وامتصاص اثار التوجه الأوروبي لصالح دول أوروبا الشرقية ودول متوسطة منافسة مثل تركيا واسرائيل

وقبرص ومالطا بالرغم من كون ارساء هذه المنطقة سيؤدي الى تسريع تمسك التحرر الاقتصادي دون ضمانات كافية او توفير وسائل التصرف اللازمة للتحكم في التغيرات الفجائية والنوعية التي قد تسجل على مستوى اهم المؤشرات الاقتصادية ويرتبط نجاح هذه المنطقة لاساسا بمعطى رئيس الا وهو مدى توفر الارادة السياسية للاتحاد الأوروبي لمساعدة تونس على رفع هذا التحدي مع ما يكلفه ذلك من تقلص في المدخيل الجبائية وضغوط على النشاطات الاقتصادية

ابعاد ارساء هذه المنطقة

تمثل منطقة التبادل الحر الجانب التجاري لاتفاق الشراكة الذي سيعوض اتفاسات سنوات 1976 والبروتوكولات المصاحبة والتي تنتهي سنة 1995 وتميز هذه المنطقة بأربعة خصائص:

1- هي منطقة بين دولة من ناحية ومجموعة دول من ناحية اخرى وبين اقتصاديات متفاوتة على مستوى التطور والاندماج والحماية وهو ما يجعل هذه المنطقة بين تونس والاتحاد تخرج عن التصور التقليدي لهذا النوع من الشراكة الذي عادة ما يكون بين دول اقل متقاربة.

2- سيمكن هذا الحدث من تطوير علاقات التعاون بين

تونس والاتحاد لكنه يقوم على عدم التوازن بما ان اسواق الاتحاد مفتوحة للمنتجات التونسية (ما عدى المنتجات الفلاحية وبعض المصنوعات النسيجية) وبالتالي ستكون تونس هي فقط مدعوة لالغاء حواجزها الجمركية وادواتها الحماية (70٪ من وارداتنا متأتية من الاتحاد) دون مقابل تجاري واضح.

3- ان المفارقات الحالية حول هذه المنطقة لا بد ان تشمل اعادة النظر في التعاون المالي خاصة وان تكلفة التنازل مع ارساء هذه المنطقة (مثلا برامج تاهيل المؤسسات وتقلص المدخيل الجمركية) ستكون مكلفة والقائدة التي ستحصل لتونس لن تكون الا على المدى الطويل وهي مرتبطة بمدى استقطاب الاستثمارات الاجنبية وهو ما يستوجب مصاحبة الجانب المالي للجانب التجاري في المفارقات.

4- لا بد من ان يؤدي هذا الاتفاق الى بلورة توجهات اقتصادية مشتركة وذلك في اطار نظرة استراتيجية جديدة للعلاقات الأوروبية التونسية. كل هذه الاعتبارات تدعو الى مراجعة سياساتنا الاقتصادية حتى تتلاءم مع هذا المعطى الجديد.